

أضواء على أجندة السياسة الخارجية الأثيوبية

بقلم د. أحمد حسن دحلي

يكفي القاء نظرة تاريخية على أنظمة الحكم التي تعاقبت على أثيوبيا منذ تأسيس " دولة " أثيوبيا الحديثة على يد منليك الثاني بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وحتى عهد رئيس الوزراء الحالي هيلي ماريام دسالين مرورا بعهد الإمبراطور هيلي سلاسي والكولونيل منجستو هيلي ماريام ورئيس الوزراء الراحل ملس زيناوي، لكي يستخلص بأن القاسم المشترك فيما بينها هو:

- 1 - بسط السلطة الاحتكارية والاقصائية والقمعية على الصعيد الداخلي.
 - 2 - اعتماد السياسة التوسعية على حساب دول الجوار.
 - 3 - التحالف مع القوى الدولية بغية:
 - 3 - 1 - احكام السيطرة على مقاليد السلطة القمعية داخليا.
 - 3 - 2 - الاستقواء بالقوى الدولية لتنفيذ سياستها التوسعية.
 - 3 - 3 - تنفيذ الاجندة الخارجية على انقاض حقوق ومصالح دول وشعوب المنطقة.
- وان عرى العلاقات الجدلية والتكاملية بين هذه الاجزاء الثلاثة لا تنفصم، و تنمو بصورة متوازية ولكنها ليست بالضرورة أن تكون متوازنة ومستقيمة على طول الخط لجملة عوامل ذاتية وموضوعية.

ولا ترمي هذه الورقة دراسة السياسة الخارجية الاثيوبية على مدى قرن كامل، بقدر ما سنحاول في هذه الورقة تسليط الاضواء وتحليل الورقة الاستراتيجية التي سربها النظام عقب نهاية " الحرب الحدودية " التي اشعلها ضد ارتريا بلدا وشعبا في عام 1998، ودأبه في الاعلان نهارا جهارا بسعيه لتغيير النظام في ارتريا، وقيامه بعمليات عسكرية استنزافية نزقة بين الحين وآخر، واحتضانه ودعمه بكل

الوسائل للمجاميع الطفيلية الارترية، لكونها تدرج في السياق التاريخي السياسي للأباطرة التي أبتلت بهم اثيوبيا من ناحية، ومن ناحية اخرى تلخصها وتجسدها في آن واحد.

ولكي نبدأ ليس من البداية، وانما من آخر تطورات احداث السياسة الخارجية الاثيوبية لغاية ساعة اعداد هذه الورقة، نلاحظ بأنه وفي الآونة الاخيرة غدت السلطات الاثيوبية تفرع طبول الحرب من جديد ضد إرتريا وهي تحتل اراضي سيادية ارترية، غير عابئة بل ضاربة عرض الحائط وكدابها بكل القوانين والأعراف الدولية مدفوعة تارة من قبل قوى اجنبية، ومنذفةة طور من حساباتها الجنونية المتهورة، ومنطلقة مرة من قراءتها الخاطئة للواقع الارتري، وتأسيسا على مجمل هذه العوامل في آن واحد. ومن دون الذهاب بعيدا، ففي غضون الاسابيع القليلة المنصرمة قامت السلطات الاثيوبية بإطلاق بالونات تهديد ووعيد من العيار الثقيل ضد ارتريا، وفي عملية تشبه الهروب الى الهاوية أو إن شئت فقل المستجير من رمضاء أثيوبيا بنار ارتريا:

1 - في التاسع من أغسطس 2014 الفائت وفي مقابلة مع اذاعة " ظنعت " المحسوبة على الحكومة الاثيوبية والتي تبث من واشنطن، هدد رئيس وزراء اثيوبيا هيلي ماريام دسالين ارتريا قائلا " لقد ولت فترة لاحرب ولا سلم، وان أثيوبيا قد تقوم بخطوات دفاعية " ضد ارتريا. وان المفارقة كل المفارقة التاريخية والسياسية على حد سواء تكمن في إن النظام الاثيوبي يرفض تطبيق قرار مفوضية ترسيم الحدود منذ عقد وعامين، واستغل ولا يظل يستغل تواطؤ مجلس الامن الدولي بقيادة الادارة الامريكية السابقة والراهنة في عدم الامتثال والاذعان والرضوخ للقانون الدولي، ويستمر في احتلال اراضي سيادية ارترية وتشريد سكانها، ويطيل أمد حالة الاحرب واللاسلم بين البلدين من جانب، ومن جانب آخر يزعم بان فترة " لا حرب ولا سلم قد ولت " وانه يهدد ب " إتخاذ اجراءات عسكرية " ضد ارتريا.

2 - وبعد مضي يومين فقط على ذلك، وتحديدا في 11 أغسطس 2014 قال وزير خارجية اثيوبيا تيدروس ادنوم وفي الاجتماع السنوي للسفراء الاثيوبيين في مدينة

مقلي " تشكل ارتريا عنصر عدم الاستقرار في المنطقة "، وذلك في محاولة بهلوانية ويائسة وبائسة في تغطية دور الانظمة الاثيوبية المتعاقبة في زعزعة امن وإستقرار وسلام جميع دول جوارها، وعدم تردها في تدخلاتها العسكرية السافرة ضدها، ولم يعد الامر قاصرا على ذلك، بل ان تلكم الانظمة الاثيوبية اشعلت الحروب العديدة بالوكالة ضد الصومال وارتريا منذ مطلع الستينيات لغاية 1998، وغزت واحتلت الصومال في عام 2006 تنفيذاً للأجندة الامريكية واشباعاً لغريزتها التوسعية الموعلة في اعماق بنية عقليتها ونفسياتها التحتية والفقوية.

3 - افادت مجلة " انديان أو شن نيوز ليت ر " الفرنسية الصادرة في 5 سبتمبر الجاري 2014 بأن رئيس هيئة اركان القوات المسلحة الاثيوبية الجنرال محمد نور يونس " سامورا " لعب " دورا اساسيا " في مؤتمر عقد في سامرا الاثيوبية من 9 الى 11 اغسطس المنصرم لعناصر تشكل جزءا من حفنة كوكتيلية ارترية من المرتزقة والاستسلاميين والاسلامويين والفئويين والجهويين الذي يحتضنهم نظام اقلية الاقلية اليونانية ويراهن عليهم في تنفيذ اجندته السياسية ومغامراته العسكرية في محاولة لإقناع أو/و لخداع انفسهم بهم، وهم يتقهقرون ويتكاثرون ويتوالدون ويتآكلون بصورة قياسية، ولا غرابة في ذلك لكونهم لا يعدو ان يكونوا مجرد طفيليات تتوالد وتتفارع وتترعرع في بركة اقلية الاقلية اليونانية الآسنة حتى نخاع التفسخ والتلاشي في مزبلة التاريخ. وعليه فهذه المجموعة العميلة ومن لف لفها، غير قادرة على المساس بالمسيرة التاريخية الأرترية، فما بالك ان تعرقها أو تعيد عقارب ساعة التاريخ الارتري الى توقيت احلام اقلية الاقلية اليونانية الكابوسية والكارثية، فلقد ولى الى غير عودة زمن الوصايا الاجنبية على ارتريا والتلاعب بمصير الشعب الارتري عبر بيادق هنا وهناك.

وهذه المواقف السياسة الاثيوبية الخارجية الثلاثة حيال دولة ارتريا لا تشكل حدثا استثنائيا أو موقفا معزولا، بقدر ما هي تعكس حقيقة وجوهر الاستراتيجية الاثيوبية والتي اعربت عنها الحكومة الاثيوبية من دون ان يرف لها جفن في وثيقة سياسية بعنوان " مكونات السلام والأمن لأثيوبيا لما بعد الحرب " سربتها في 7 يونيو 2000 عبر جريدة " ريبورتر "، بلورت فيها أهدافها بعد نهاية الحرب الشاملة

التي شنتها ضد ارتريا من عام 1998 الى عام 2000 تحت ذريعة " خلاف حدودي ". وتزعم أثيوبيا في هذه الوثيقة بأن ارتريا اعتدت عليها في عام 1998 وإنها برزت كقوى إقليمية مخولة بحماية أمن منطقة القرن الأفريقي وقادرة على المساهمة في إحلال السلام في شرق أفريقيا وفي البحيرات الكبرى. وتدعي بأن السودان تبنى سياسة زعزعة نظامها، وإذا كان سيكون مقبولا في التجمع الإقليمي عليه ان يكون ديمقراطيا، وجيبوتي لا بدائل أخرى لها في علاقاتها الخارجية مع أثيوبيا، والصومال في نظر أثيوبيا لا يمكنه إقامة حكومة مركزية وان أولويات السياسة الأثيوبية الصومالية تكمن في تقسيمه على كانتونات، وكينيا استفاة من قدوم اللاجئين إليها. وتقول الحكومة الأثيوبية إن مصر محكومة بعقدة الهيمنة على مياه النيل، وتعتبرها خصما مستقبليا، ولها أجندة شريرة حيالها، وان السياسة المصرية تسعى لإضعاف أثيوبيا بسبب مياه النيل، وإنها أي مصر لن تتردد في أن تكون جزءا من عملية زعزعة أثيوبيا. وتزعم بأن دور مصر معاد لها، ومصدر قلق لأمنها ولسلامتها. والى ذلك ورد في الوثيقة بأن دول المنطقة تحتاج الى دولة كبيرة مثل أثيوبيا لكي توفر لها الأمن وتكسبها الثقة في نفسها، آخذة مصالح تلك الدول في الاعتبار.

وسنقوم في بداية الأمر بإستعراض تفاصيل ما ورد في هذه الوثيقة حول سياسة الحكومة الأثيوبية حيال كل من ارتريا والسودان وجيبوتي والصومال وكينيا والبحيرات الكبرى ومصر، قبل كشف مغالطاتها التاريخية والسياسية والعسكرية فيما يخص دولة ارتريا.

عرض الوثيقة الوثيقة السياسية الأثيوبية

ورد في ديباجة الوثيقة الأثيوبية:

1 - " اعتدت ارتريا على أثيوبيا وان تعامل الجيش الإثيوبي وقيادته كانا نموذجيين يحسدهما فيه أي جنرال في العالم. وان الحرب الراهنة تسببت في إشعالها القيادة الارترية مدفوعة بطموحات الهيمنة وبمساعي دول من خارج المنطقة التي تستخدم ارتريا لإضعاف وزعزعة أثيوبيا في سياق أجندتها بعيدة المدى. "

2 - " تحتاج أثيوبيا ان تكون على يقين تام بأن لا تهديد يمكن أن يأتيها من قبل ارتريا وحدها أو بالتنسيق مع مصر. "

3 - " تبرز أثيوبيا كقوى عسكرية وسياسية وأكثر كثافة سكانيا في المنطقة، وهذا مما يحملها المسؤولية لحماية أمن المنطقة. فإذا كان السودان يعاني وبصورة مستمرة من مشاكل داخلية كبيرة، فبقية الدول هي صغيرة وغير آمنة. وان دول المنطقة تحتاج من دولة كبيرة مثل أثيوبيا ان تطرح رؤية سياسية تأخذ في الاعتبار مصالح الدول الصغيرة، وتكسبهم الثقة في لعب دورهم الخاص في إطار السلام والأمن الإقليميين... وإذا لم تتمتع هذه الدول الصغيرة بالأمن الإقليمي، فإنها ستجبر للبحث عن الحماية من خارج المنطقة. وعليه تقع على عاتق أثيوبيا مسؤولية لا تحسد عليها في ظل هيمنتها العسكرية الحالية "

4 - " يتطلب من أثيوبيا إقناع المجتمع الدولي بأن سياستها الخارجية وأجندتها السلمية والأمنية في منطقة القرن الأفريقي وفي البحيرات الكبرى، سوف يساهمان في أزمات أفريقيا الراهنة. وقرب أثيوبيا من منطقة الشرق الأوسط يقتضي منها الإهتمام بكيفية ربط الشرق الأوسط (الدول العربية وإسرائيل) بالمنطقة (ويبدو المقصود هنا هو منطقة القرن الأفريقي). وفي هذا السياق، على أثيوبيا أن تعير اهتماما خاصا لدور مصر المحكوم بشكل تلقائي بالشبهات، وعليه فهو دور معاد، ومصدر قلق لأمن وسلامة أثيوبيا. "

تفاصيل الوثيقة الأثيوبية

حددت الحكومة الأثيوبية في هذه الوثيقة تفاصيل سياستها حيال كل من ارتريا والسودان وجيبوتي والصومال وكينيا والبحيرات الكبرى ومصر كالاتي:

أولا: ارتريا

1 - " تكمن جذور الأزمة الحالية والتي تسببت في خسائر جسيمة لأثيوبيا في الطموح العسكري والهيمنة للقيادة الارتزية الحالية، وهذا لا يمكن أن يسمح له

بالاستمرار، ويجب أن لا تكون ارتريا قادرة مرة أخرى على تهديد سلام واستقرار أثيوبيا والمنطقة."

2 - " يجب تقليص الجيش الارتري بحجم كبير من ناحية، وتجريد الجيش الارتري من الأسلحة الثقيلة من ناحية أخرى، وعلى أن يكون جليا لأسمرا بأن أي محاولة مستقبلية لبناء جيش بصورة غير متكافئة سيعتبر عملا عدوانيا ولن يكون مسموحا."

3 - " بقاء الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا يشكل استمرارية التهديد المدعوم من قوى خارج المنطقة."

4 - " الهدف السياسي الأثيوبي لا يجب أن يكون التوسع الترابي وإنما الديمقراطية. وتحقيق هذه الغاية في الوضع الراهن ليس يسيرا، ولذا يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة خيارات أخرى ويبدو خيار تقسيم ارتريا على أساس إقليمي الأكثر ملائمة، لا سيما وان عدة قوميات تعارض سيطرة نظام الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا الأحادي. وفي هذا السياق هذه القوميات (الكوناما والعفر ومجموعات المنخفضات) قد تدعم لإقامة نظام حكمها الذاتي."

5 - " يقتضي إعطاء ميناء عصب اهتماما خاصا. فأثيوبيا عندما وافقت على استقلال ارتريا تصرفت بثقة بأنها ولكونها دولة غير ساحلية لن تمنع حقها في الوصول الى البحر. وأوضحت الحرب الأخيرة بأن هذا الحق لـ 62 مليون أثيوبي يجب ان يضمن عبر اتفاق دولي يسمح بالوصول إلى البحر بشكل غير مقيد. وهذا من شأنه ان يكون سهل المنال بتمكين قيام نظام حكم ذاتي في إقليم البحر الأحمر العفري."

6 - " أثيوبيا مؤهلة لأن تكون حليفا استراتيجيا في دعم السلام والأمن في المنطقة، فيجب ان لا تتعامل على قدم المساواة مع بلد بالكاد يبلغ عشرة سنوات (ارتريا) وله سجل حافل باللامسؤولية يعادل بما يصفه الغرب بـ " الدول المارقة " .

ثانيا: السودان

1 - " وجه السودان صدمة مبكرة لأثيوبيا من خلال سياسة نظام الخرطوم الرامية لزعة أثيوبيا والتي تصدت لها دبلوماسية وعسكريا. ولكي يكون السودان عضوا مقبولا في تجمع دول المنطقة، فحاله مثل حال ارتريا، عليه أن يكون ديمقراطيا. وهذا بالضرورة يقتضي الإقرار بحق تقرير المصير للجنوب وبالعملية الديمقراطية في الشمال وبتقليص الهيمنة العسكرية لمجموعة واحدة، وإقامة حكومة ائتلافية مع تمتع الجنوب بحق تقرير المصير وإنهاء الحرب الأهلية وتشكيل حكومة وفاق وطني في الخرطوم."

2 - " يتيح الوضع السياسي السوداني الحالي فرصة لسريان العملية الديمقراطية، وعلى أثيوبيا الاستمرار في دعم السياسية القاضية بحل أزمة جنوب السودان في سياق السودان الواحد مع كفالة إجراء الاستفتاء، هذا مما يتطلب من حكومة الخرطوم تقديم مشروع جذاب. وتحتاج القوى السياسية السودانية ان تقتنع بنهج إستراتيجية بعيدة الأمد تهدف لتحقيق الاستقرار والمصالحة."

ثالثا: جيبوتي

1 - " لم تشكل جيبوتي أبدا تهديدا عسكريا لأثيوبيا."

2 - " جيبوتي وانطلاقا من مصلحتها الخاصة، أعربت عن رغبتها بالسماح لإثيوبيا باستخدام مينائها كبديل لميناء عصب، وهذا مؤشر على أين تكمن مصالح جيبوتي."

3 - " لا يوجد لجيبوتي بدائل خارجية أخرى لعلاقتها مع أثيوبيا."

4 - " يبدو الرئيس الجيبوتي الجديد (اسماعيل غيلي) محافظا على موقف جيبوتي القاضي بعدم التدخل في شؤون أثيوبيا الداخلية، وبالسماح لأثيوبيا بالوصول الى البحر من دون قيود يوفر فرصة لتطوير علاقات وطيدة مع جيبوتي."

5 - " جيبوتي مطمئنة لنوايا أثيوبيا الحسنة وللعلاقة المفيدة للطرفين."

رابعاً: الصومال

1 - " لن يكون بمستطاع الصومال إقامة حكومة مركزية مقبولة على المدى المنظور، ويعزى ذلك إلى حالة التمزق المتجذرة في الصومال والتي هي ارث نظام سياد بري. وأمر قيام حكومة مركزية مؤسسية لا يعدو أن يكون مجرد رغبة فئة قليلة من عامة الصوماليين."

2 - " أي محاولة لإعادة خلق حكومة مركزية تحت القيادة الحالية ستخيب الأمل وتعزز من رغبتها في الاستفادة على حساب الشعب الصومالي."

3 - " يجب الإقرار الآن بوجود أجندة متعددة ومختلفة للصوماليين، وعليه ومن أجل سلامة وأمن المنطقة يجب التعامل مع الصومال باعتباره محكوماً بمجموعة مراكز السلطة اليانسة والتي تعتبر في حد ذاتها مصادر الشرعية."

4 - " بعد أن يوري الثرى وهم إعادة تأسيس حكومة صومالية مركزية، سيكون ثمة احتمال مستقبلي أن ينتهز الصوماليون الخيار الوحيد والأخير الباقي لهم وهو بناء دولة كونفيدرالية أو فيدرالية، وفي أسوأ الحالات سيستمر الوضع الراهن."

5 - " يجب على أثيوبيا القبول بهذه الخلاصة غير السارة وهي إن مصلحتها الوطنية في الصومال على الصعيد الحالي وفي المدى المتوسط لا يمكنها أن تكفل إلا بنهج الأجندة الآتية:

5 - 1 - : " على الحكومة الأثيوبية أن تضمن بأن صومالي أثيوبيا لن يكونوا مسرحاً للخلافات والصراعات الدائرة في الصومال، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال نظام الحكم الإقليمي والعملية الديمقراطية. وبحكم ان الصوماليين الأثيوبيين يعكسون التركيبة الاثنية الصومالية، فإقامة نظام حكم ملائم في الإقليم الصومالي في أثيوبيا لكونها بلد متعدد الثقافات والأديان، سيقدم مثالا حول كيف يمكن أن يحكم الصومال في المستقبل."

5 - 2 - " أولويات السياسة الأثيوبية في الصومال هي:

5 - 2 - 1 - " أرض الصومال: " على أثيوبيا تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري الضروري لإستقرار أرض الصومال من دون اعتراف علني بها كدولة مستقلة. وعلى أثيوبيا أيضا تكثيف استخدامها لميناء بربره إلى أقصى حد، باعتباره الميناء الطبيعي والتقليدي للأقليم الصومالي الأثيوبي، والميناء الذي من المحتمل أن يكون منفذ أثيوبيا إلى البحر. واستخدام ميناء بربره سيكون مفيدا للجانبين، وسيعزز العلاقات الثنائية بين أرض الصومال وأثيوبيا."

5 - 2 - 2 - " أرض البونت: " استقرار أرض البونت المحاذي لأثيوبيا يعتبر مهما لنا من الناحية الإستراتيجية، وبناء على ذلك ينبغي أن تعزز أثيوبيا علاقاتها بما فيها الاقتصادية مع أرض البونت، مشجعة في نفس الوقت بروزه ككيان يتمتع بحكم ذاتي."

5 - 2 - 3 - " أرض البنادر: " يجب إعارة اهتمام خاص لقبيلة الهويية التي تقطن في وسط الصومال والطريقة التي يمكنها ان تؤثر على الأمن القومي الأثيوبي، ولكيفية معالجة هذا الأمر بالصورة الصحيحة. والجدير بالذكر إن أمراء حرب عشائر الهويية (الجنرال الراحل عيديد - محمد فرح - وخلفه ابنه حسين - عيديد -) ومليشياتهم شكلوا السبب الأساسي في استمرار الحرب وعدم الاستقرار في الصومال منذ 1991، وعلى الأرجح أن يستمروا في نهجهم. وحالة عدم الاستقرار السائدة هناك تسهم في المشاكل الأمنية على طول منطقة الحدود الأثيوبية مع الإقليم الأوسط والجنوبي الصوماليين. ولقد تفاقم هذا الوضع نتيجة لعلاقات عيديد المستمرة مع ارتريا ومصر ومصالحتهما الإستراتيجية الرامية لخلق حالة عدم الاستقرار في أثيوبيا. ومن الأرجح أن تستمر هذه المشكلة ما دام أمراء الحرب المسيطرين على قبيلة هبر- قدر احدى عشائر قبيلة الهويية مسموح لها البقاء . وهناك ثمة ضرورة لعمل مدروس وحازم لتحطيم سلطتهم مرة واحدة والى الأبد."

5 - 2 - 4 - " الرحناوين: " ينبغي أن تعطي أثيوبيا اهتماما خاصا للرحاناوين لكونهم أكبر مجموعة سكانية صومالية تعتمد على الزراعة والرعي، وهم يختلفون كثيرا عن بقية القبائل الرحل الصومالية المحيطة بها والتي تهددها بإستمرار.

واستقرار أقاليم الرحناوين سيساهم في أمن المناطق الحدودية الأثيوبية. وهم بحاجة لمساعدة لتأسيس حكومة ذاتية و نظام حكم شرعي. واحدى السبل لتحقيق هذه الغاية تكمن في إقناع قيادة المقاومة الرحناوينية المسلحة بأهمية إقامة قيادة مدنية تشمل - إذا ما أمكن ذلك - عناصر من المجلس الإقليمي السابق الذي كانت له أرضية ديمقراطية مع تمتعه بالشرعية المعتمدة. لا يسعد أثيوبيا أن يتمزق الصومال. ومصالحة أثيوبيا على الأمد البعيد تكمن في دعم الجهود الصومالية في إقامة دولة فيدرالية أو كونفيدرالية.

خامسا: كينيا:

- 1 - " بدت كينيا دائما كجزيرة استقرار متعارضة من ناحية مع حالة الصراع المستمر في القرن الأفريقي، ومستفيدة من ناحية أخرى من تلك الصورة السائدة عن المنطقة. ووضعية عدم استقرار المنطقة جعل من كينيا تظهر جذابة."
- 2 - " إذا كانت كينيا استفادت اقتصاديا من تدفق اللاجئين إليها عبر المساعدات الإنسانية الأجنبية، فإن المجتمع الكيني بدا وكأنه امتداد لمنطقة الصراع في القرن الأفريقي المقرونة بانتشار الأسلحة الخفيفة، هذا مما يجعلها اقل جاذبية للسياح أو للاستثمار."
- 3 - " هناك ترتيبات مؤسسية لحل القضايا بين أثيوبيا وكينيا، نذكر منها مفوضية الحدود، والتي يمكن أن تمتد إلى دول أخرى في المنطقة."

سادسا: البحيرات الكبرى

- 1 - " هناك ثمة إعادة النظر في رؤية السلام والاستقرار المفقودتين في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي."
- 2 - " البحيرات الكبرى كجزء من حوض وادي النيل تشكل منطقة مصلحة مشروعة لأثيوبيا وقلق مشترك."

3 - " وأمام تدهور الأوضاع في دول البحيرات الكبرى الجارية وراء مصالح حقيقية أو خيالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستمرار خطر الإبادة الجماعية، فإن أثيوبيا كقوى إقليمية وبموقفها الحازم ضد الإبادة الجماعية، لا بد وأن تتخرط في عملية تسهيل وتقديم المساهمات والقيادة نحو تطوير أجندة السلام والأمن في المنطقة."

سابعاً: مصر

1 - " ترى مصر بأن أثيوبيا تعتبر خصما مستقبليا لها وذلك لجملة أسباب بما فيها عقدة سلطة الهيمنة الناجمة عن قضية النيل واعتبارات أخرى."

2 - " ونظرا لتضاعف وبسرعة وتيرة حاجة أثيوبيا لإستخدام مصادر مياه النيل، فإن مصر تقوم بمساعي دؤوبة للحيلولة دون ذلك."

3 - " لا بد وأن تدرك أثيوبيا بأن لمصر أجندة شريرة حيال أثيوبيا، وهذا مما يؤثر أيضا في سياسة مصر في منطقة القرن الأفريقي."

4 - " تهدف السياسة المصرية لإضعاف أثيوبيا التي تراها تلعب دورا مهيما في المنطقة، وتعتبر احتمال استخدام أثيوبيا لمياه النيل بكمية كبيرة تهديدا لأمنها، وعليه فإنها على أهبة الاستعداد لكي تكون جزءا من عملية زعزعة أثيوبيا "

5 - " تستخدم مصر حاليا ارتريا مستغلة الصراع الارتري الأثيوبي الراهن لتقويض أثيوبيا."

6 - " وفيما يخص الصومال فإن مصر توظف حسين عيديد لتحقيق نفس سياستها إزاء أثيوبيا ومنطقة القرن الأفريقي."

7 - " مصر مقتنعة بأن أجندة حق تقرير المصير لا تعدو أن تكون وسيلة أثيوبية لبسط نفوذها، ولذا فإنها تقف تتصدى لها."

8 - " يجب على أثيوبيا أن تتفاوض مع مصر بشأن استخدام مياه النيل، وهذا الموضوع غير قاصر على البلدين بقدر ما يجب أن يشمل كل دول حوض النيل،

وهذا يشكل حجر الزاوية في العلاقات الأثيوبية - المصرية. وتحتاج أثيوبيا أن ترى بأن هذه المسألة تعالج بصورة عادلة ومن دون مساومة بمصالحها المشروعة. وفي ذات الآن، يقتضي من أثيوبيا الحؤول دون حصول مصر على موطني قدم لها، يؤهلها لمواصلة أهدافها القاضية بزعة منطقة القرن الأفريقي وتهديد مستقبلها، كما هو الحال الآن مع ارتريا أو الصومال. "

9 - " في حالة إصرار مصر في نهج سياستها الهدامة، معتقدة إن أثيوبيا ستسمح لها بلعب دورين مزدوجين لسياستين مزدوجتين، فهي تلعب دورا في منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليا) ودورا مختلفا جدا في جامعة الدول العربية. فعلى أثيوبيا ان تضع حدا للمناورة المصرية للعب دورين مزدوجين عندما تأتي إلى أفريقيا. وفي الوقت الراهن يجب أن يكون واضحا لمصر على إنها يجب أن تكون حذرة فيما يخص آفاق علاقاتها الاقتصادية المستقبلية مع أفريقيا. "

10 - " يجب الإقرار بأهمية أفريقيا لأثيوبيا ووضع أفريقيا في قلب سياستها، بحكم إنها إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية وبلد مقرها الرئيسي أيضا. "

11 - " تحتاج أثيوبيا لتعزيز نفوذها في الدول الأفريقية، ولا سيما تلك المطلة على حوض وادي النيل والتي تجمعها معها المصالح المشتركة والمختلفة مع مصالح مصر. "

نقد الوثيقة الأثيوبية

توخيا للوضوح، وللحيلولة دون اختلاط الأمور، وبغية وضع النقاط على الحروف، ولوضع القضايا المطروحة في نصابها الصحيح، لا بد من قراءة نقدية للوثيقة السياسية الأثيوبية.

وبادئي ذي بدأ ثمة ثلاث ملاحظات جوهرية تتجلي وبوضوح في هذه الوثيقة وهي:

أ - استغلال الحكومة الأثيوبية السياسة الأمريكية في أفريقيا سواء عهد الرئيس بيل كلينتون والرئيس جورج بوش والرئيس باراك أوباما والتي تعتبر أثيوبيا القوى الإقليمية في القرن الأفريقي وتعتمد عليها في تنفيذ أجندتها السياسية في هذا الجزء

من القارة الأفريقية، في سعيها لبسط سيطرتها عليها بالوكالة تحت ستار " دعم العملية الديمقراطية " تارة وخلف " محاربة الإرهاب " مرة.

ب - المراهقة السياسية للقيادة الأثيوبية التي تقودها إلى مغامرات سياسية وعسكرية غير مدروسة وغير محسوبة العواقب.

ج - المغالطات التاريخية والسياسية والعسكرية.

ونحن في هذا الصدد سنكتفي بتقديم قراءة لما ورد في الوثيقة الأثيوبية بخصوص ارتريا فقط.

1 - إذا كانت الحكومة الأثيوبية تتفخر بأسلوب وإستراتيجية الجيش الأثيوبي وقيادته أبان الحرب الأخيرة ضد ارتريا فهذا شأنها، ولدينا الكثير مما يمكن قوله، وان التاريخ لخير شاهد على تلك الأحداث الدموية والعمليات الانتحارية التي دفع إليها أفراد القوات المسلحة الأثيوبية دفعا تحت تهديد السلاح على شكل أمواج بشرية ، وفقا لما ورد في تصريحات واعترافات جنود وقادة الجيش الأثيوبي أنفسهم. ولمزيد من المعلومات المفصلة والموثقة بهذا الخصوص يمكن العودة إلى الجرائد والمجلات الارترية والدولية التي غطت تلك مجريات تلك الحرب المدمرة.

2 - تزعم السلطات الأثيوبية إن ارتريا شنت الحرب على أثيوبيا، وهي تعلم جيدا شريط الأحداث التي أدت إلى نشوب الحرب بين البلدين:

2 - 1 - بأن بعد مرور ستة أشهر فقط على استقلال ارتريا في عام 1993، وحدات تابعة لـ " الثورة الشعبية لتحرير تجراي دمرت 32 منزلا في منطقة حدودية وأجبرت سكانها على مغادرة قريتهم بالحديد والتهديد.

2 - 2 - على أثر توالي اعتداءات القوات الأثيوبية على القرى الارترية الحدودية عقد اجتماعا بين الطرفين بطلب من الحكومة الارترية في 21 و 22 يوليو 1994، ترأس الوفد الارتري سكرتير الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الأمين محمد سعيد، وترأس الوفد الأثيوبي تولدي ولدي ماريام عضو اللجنة المركزية لـ " الثورة

الشعبية لتحرير تجراي " ونائب أمين عام " الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الأثيوبية " ومستشار رئيس وزراء أثيوبيا الراحل، ولكن بلا طائل.

2 - 3 - وعلى مدار عام 1995 شرعت سلطات إقليم متجراي الفيدرالي المتاخم لإرتريا في مضايقة المزارعين والرعاة الارتريين بحجة " إنهم توغلوا في الأراضي الأثيوبية " من دون تقديم البراهين والقرائن على مزاعمهم وادعاءاتهم الباطلة.

2 - 4 - وفي 7 يونيو و19 يوليو و4 أغسطس 1996 قامت سلطات إقليم تجراي بإبعاد وطرده واعتقال سكان القرى الارترية الحدودية وبمصادرة منازلهم ومواشيهم ومحصولاتهم الزراعية.

2 - 5 - عقد اجتماع للجنة الفرعية لفض النزاعات الحدودية من 22 إلى 27 يونيو 1997، وفي هذا الاجتماع حاول الطرف الأثيوبي إجراء تعديل حدودي من جانب واحد وممارسة سياسة فرض الأمر الواقع، ولكن المفاوضات الارترية أعترضت على سياسة رسم الحدود الدولية من طرف واحد جملة وتفصيلا.

2 - 6 - وفي صبيحة 19 يوليو 1997 اجتازت كتبتان من الجيش الأثيوبي الحدود الارترية، واقتحمت قرية " عد مروق " بمنطقة " بدة " الواقعة بإقليم شمال البحر الأحمر، وتحديد في جنوب غرب ميناء مصوع، وتعاملت ارتريا بالحكمة مع الموقف، مستفصرة عن الأسباب الكامنة وراء انتهاك القوات الأثيوبية للحدود الارترية، فرد الجانب الأثيوبي بالقول " لقد قدمنا إلى هنا ونحن نلاحق أفراد المعارضة الأثيوبية المسلحة " الاوغوغومو ". وتكرر نفس السيناريو في قرية بادمي، أي اعتداء أثيوبي واحتجاج شعبي ارتري.

2 - 7 - كشف المسؤولون الأثيوبيون في 28 يوليو 1997 عن نواياهم الحقيقية في اجتماع عقده في عد مروق بقولهم " إن عد مروق قرية أثيوبية ".

2 - 8 - الحكومة الارترية من باب الشعور بالمسؤولية ولعدم رغبتها في مجارة الحكومة الأثيوبية في مغامرتها، بعثت في 8 أغسطس 1997 بوفد رفيع المستوى

بقيادة سكرتير الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الأمين محمد سعيد لتطويق المشكلة، مطالباً السلطة الأثيوبية " بمراجعة موقفها، وإعادة الأمور إلى نصابها الحقيقية والصحيحة في عد مروق وفي بادمي."

2 - 9 - وعندما غدت الأزمة تتعقد أكثر فأكثر، بادر الرئيس اسيااس أفورقي بكتابة خطاب إلى رئيس وزراء أثيوبيا السابق ملس زيناوي في 16 أغسطس 1997 مناشدا إياه على اتخاذ الإجراءات الضرورية لسحب فتيل الأزمة. وفيما يلي نص الخطاب " أجد نفسي مضطراً للكتابة إليك بسبب الوضع المثير للقلق في المناطق حول بدء. يمكن القول بأن الحدود بين بلدينا ليست مرسومة على الأرض بوضوح رغم أنها معروفة تقليدياً. نحن لم نعط المسألة اهتماماً كبيراً نظراً لروابطنا الحالية والمستقبلية. وعلاوة على ذلك، لا أؤمن بأن هذه القضية ستكون مثار قلق وخلافات عديدة حتى في المستقبل .

وأياً كان الأمر، لقد كانت هناك ثمة نزاعات بين الحين والآخر في المناطق الحدودية ناجمة عن أسباب مختلفة وثنائية. وظل المسؤولون المحليون يسعون لنزع الفتيل وحل هذه المشاكل ودياً. ومع ذلك فإن احتلال عد مروق بالقوة من قبل جيشك في الأيام القليلة الماضية لأمر مؤسف حقيقة.

لم يكن هناك ثمة أي مبرر للجوء إلى القوة، كما لم يكن من الصعوبة بمكان تسوية الأمر ودياً حتى ولو بدت المسألة مهمة وتستحق اهتماماً سريعاً. ومن الممكن رسم الحدود بهدوء وبلا عجلة في حالة ما يصبح ذلك ضرورياً.

وعليه أناشذك شخصياً لاتخاذ الخطوة الضرورية الحذرة، بحيث أن الإجراء الذي اتخذ لن يقود إلا إلى نزاع غير ضروري. "

2 - 10 - ورد رئيس الحكومة الأثيوبية ملس زيناوي على الرئيس الارتري بنص الخطاب الآتي غير المؤرخ ولكنه كان في (أغسطس 1997 لأن الرئيس الارتري رد عليه في 25 أغسطس):

" اطلعت على الرسالة التي بعثتها إلى وسمعت أيضاً بأن الوضع في المناطق الحدودية لا يبدو جيداً . كما أبلغت بأن المسألة تمت مناقشتها مع زميلك (يماني) ، ولا نعتقد بأن ما حصل في بدة من شأنه أن يخلق مشكلة . لأن المناطق التي يسيطر عليها رفاقنا لم تكن موضوع خلاف في السابق ، ونؤمن بأن التشاور المسبق كان ضرورياً فقط بالنسبة للمناطق المتنازع عليها . لقد تحركنا لملاحقة بقايا الأوغوغومو " المعارضة العفرية " الذين يعيقون جهودنا السلمية انطلاقاً من تلك المواقع . نحن نؤمن بأننا نستطيع تلطيف التوتر في المناطق الحدودية على أساس التفاهم الذي توصل إليه فريقكم وزميلنا تولدي . ربما أنه من الضروري بمكان كذلك تسوية قضية ترسيم الحدود بعد إجراء الطرفين كل الاستعدادات اللازمة . "

2 - 11 - وحرصاً على معالجة الموقف بروح المسؤولية والعقلانية كتب الرئيس اسيااس افورقي الرسالة الثانية التالية بتاريخ 25 من أغسطس 1997 م إلى رئيس وزراء أثيوبيا ، ملس زيناوي ، رداً على خطاب هذا الأخير ، وهذا نص الرسالة :

" بالنسبة للوضع في المناطق الحدودية ، فإن معلوماتي تؤكد بأن الإجراءات التي اتخذت في عد مروق ، من حل للإدارة القائمة هناك ، وطرده مسؤولينا ، لم تكن في مناطق مختلف عليها ، وإنما في مناطقنا الخاصة .. فضلاً عن ذلك فإن إجراءات مماثلة اتخذت في منطقة بادمي .

وكما أشرت لك ، إن هذه الإجراءات غير مبررة ، وفي سبيل التحكم في أي تدهور يطرأ على وجه السرعة ، ومن أجل تعبيد الطريق لحل دائم ، لقد عينا من طرفنا ثلاثة مسئولين " وزير الدفاع الجنرال سبحت افريم ، ومسئول الشؤون السياسية في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة يماني قبر آب ، ومسئول الأمن القومي ابرها كاسا " ، واقترح عليك القيام بالمثل " ، بالطريقة التي ترونها " بتعيين المسئولين من طرفكم بحيث يتمكن الجانبان في اللقاء بأسرع وقت ممكن للنظر في هذه القضايا . وأنا في انتظار مقترحاتك . "

2 - 12 - وإزاء تفاهم الوضع بصورة خطيرة في المناطق الحدودية بين البلدين اتفق الطرفان على عقد اجتماع في نوفمبر 1997 لتدارك الأمور قبل انفلاتها، ولكن

الحكومة الأثيوبية أحالت دون ذلك، وعملت وبخطة مدروسة ومحكمة إلى تصعيد الموقف وتفجيره. ففي 12 أكتوبر 1997 نشرت في جريدة " ويين " الناطقة بلسان " الثورة الشعبية لتحرير تجراي " خريطة جديدة لإقليم تجراي ضمت فيه أجزاء واسعة من الأراضي الارتزية، وبررت ذلك مدعية بأن تلك المبادرة كانت من قبل السلطة الإقليمية، ولم تكن من الحكومة الفيدرالية. ولكن وبعد مرور ثلاثة أسابيع ونيف، وتحديدًا في 8 نوفمبر 1997 أصدرت الحكومة الأثيوبية عملة جديدة " البر " وصكت فيها الخريطة الأثيوبية بما فيها خريطة إقليم تجراي الجديدة والتي أجرت تغييرًا على حدود أثيوبيا الدولية مع دولة ارتريا وبصورة أحادية ومنتهكة وبصورة سافرة وصارخة كل أعراف وقوانين منظمة الايغاد الإقليمية ومنظمة الوحدة الأفريقية سابقا (الاتحاد الإفريقي حاليا) ومنظمة الأمم المتحدة، والناصة كلها على احترام الحدود الدولية.

2 - 13 - وفي سياق مساعي ارتريا للحيلولة دون وقوع الواقعة عقدت اللجنة الحدودية المشتركة اجتماعها الأول في اسمرًا بتاريخ 13 نوفمبر 1997م ، في مناخ مشحون بمساعي تنقية الأجواء من طرف ارتريا ، وسياسة تعكيرها من جانب أثيوبيا، وعليه فلا غرابة إذا لم تتوصل اللجنة الحدودية المشتركة إلى أية نتيجة عملية ملموسة ، اللهم اتفاقها على عقد اجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر إلى أن تحل الخلافات الحدودية.

2 - 14 - فوجئت ارتريا بتحريك وحدات عسكرية أثيوبية في يناير 1998 صوب المناطق الحدودية الإستراتيجية على طريق مؤدي إلى ميناء عصب الارتري في أقصى جنوب شرقي البلاد ، وذلك قبل أيام معدودة فقط من انعقاد الاجتماع الثاني للجنة الحدودية المشتركة في أديس أبابا.

2 - 15 - في 6 مايو عام 1998 باغتت القوات الأثيوبية المرابطة في منطقة بادمي الحدودية بفتح نيرانها على دورية إرترية كانت تقوم بعملها الروتيني في نفس المنطقة ، وقتلت بعض أفرادها غير تاركة أمامها أي خيار آخر سوى ممارسة حق الدفاع عن النفس. ثم بادرت الحكومة الارتزية بإرسال وفدها في اللجنة المشتركة

لمعالجة الأزمة، ولكنه عاد بخفي حنين نتيجة نهج المفاوض الأثيوبي سياسة إجهاض كل المبادرات الارترية لاحتواء الموقف، وذلك لتحركه وقف أجندة معدة سلفا تهدف الى تفجير الوضع كما تبين فيما بعد.

2 - 16 - لقد بلغت الأزمة بين البلدين ذروتها في 13 مايو 1998 ، عندما أعلنت الحكومة الأثيوبية ، وفي جلسة طارئة عقدتها لبرلمانها ، الحرب الشاملة على إرتريا، زاعمة بأن " الحكومة الإرترية والجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الحاكمة ، قررا حل الخلاف الحدودي بالقوة .. وإن القوات الإرترية دخلت في 12 مايو 1998 الأراضي الأثيوبية التي كانت تطالب بها .. وإذا لم تنسحب منها ، ومن دون أي شرط مسبق، فإن الحكومة الأثيوبية ستأخذ كل الخطوات الضرورية التي يقتضيها الوضع حفاظا على سيادة ووحدة تراب بلدنا " حسبما ورد في بيان لمجلس الوزراء الأثيوبي .

2 - 17 - عقد مجلس الوزراء الارتري في 14 مايو 1998 م اجتماعاً طارئاً في العاصمة اسمرا، وناقش تطورات الوضع المتدهور بين البلدين وبيان البرلمان الأثيوبي وقرار الحكومة الأثيوبية القاضي بشن الحرب على ارتريا، وحدد موقفه في خمس نقاط محورية وهي:

- أ - إن الخلافات وسوء التفاهم حول المسائل الحدودية ، تحل عبر الوسائل السلمية والقانونية ، وليس بالقوة ، وإن الحكومة الإرترية تدين منطق استخدام القوة.
- ب - وتأسيسا على النقطة الأولى ، يتوجب على أي طرف يدعي بأحقية في الأراضي الواقعة في حدود " البلدين " أن يعلن ذلك رسمياً للشعبين الإرتري والأثيوبي وللعالم ، وذلك عبر الخرائط والبيانات وأن يؤمن ويقر بحل هذه المسألة بالطرق السلمية وليس بالقوة العسكرية .
- ج - أن تكون المباحثات والمفاوضات التي تجري بين الجانبين بعد الآن مضمونة وعبر شهادات المراقبين ، وطرف ثالث.
- د - أن تصبح المناطق المتنازع عليها منزوعة السلاح وخالية من أي تواجد عسكري للبلدين في الوقت الحاضر ، وأن يتم هذا التفاهم عبر ضمانات الوسيط. وإذا تعذر الوصول إلى حل مرض عبر الوسيط أو الطرف الثالث ، تعرض المسألة للتحكيم ."

2 - 18 - في 4 يونيو 1998 التي رئيس وزراء أثيوبيا الراحل ملس زيناوي خطابا مقتضبا باللغة الامهرية قال فيه حرفياً: " أصدرت اليوم الأوامر إلى قوات الدفاع الأثيوبية لإتخاذ الخطوات اللازمة لاحترام السيادة الوطنية لبلدنا ، باستعادة الأراضي التي استولت عليها الحكومة الإرترية ". وبعد مضي يوم واحد فقط على ذلك، شنت الطائرات المقاتلة الأثيوبية غارة على ضواحي مطار اسمرا الدولي ، وقتلت عددا من الأطفال والنساء والشيوخ. وهكذا اندلعت الحرب المدمرة بين البلدين والتي دامت زهاء عامين ونصف، قامت خلالها القوات الأثيوبية بثلاث حملات عسكرية واسعة النطاق فقد فيها الجيش الأثيوبي 71 ألف من جنوده حسب التقديرات العسكرية الغربية، في حين قدمت ارتريا 19 ألف شهيدا دفاعا عن سيادتها وعن استقلالها.

3 - أجبرت الحكومة الأثيوبية في توقيع " اتفاقية وقف الأعمال العدائية في الجزائر في 18 يونيو 2000، بعد الفشل الذريع الذي منيت به حملتها العسكرية الثالثة في جبهة عصب، وفقدت الأمل في تنفيذ أجندتها السياسية والعسكرية الرامية إلى:

أولاً : تدمير الآلة العسكرية الإرترية .

ثانياً : إسقاط الحكومة الوطنية الإرترية .

ثالثاً : تدمير الاقتصاد الإرتري .

رابعاً: إركاع وإذلال الشعب الإرتري.

خامساً : تمزيق عرى الوحدة الوطنية الإرترية .

سادساً : تنصيب حكومة من الخونة والعملاء في اسمرا.

سابعاً : تقطيع التراب الوطني الإرتري إلى أوصال على أسس أثنية طبق أصل النموذج الأثيوبي بحيث يعبد الطريق لضم أجزاء ساحلية ارترية إلى أثيوبيا .

4 - في 13 ابريل 2002 أصدرت مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الأثيوبية قرارها الملزم والنهائي استنادا على المعاهدات الاستعمارية والقانون الدولي.

ونصت المادة (14 - أ) من " اتفاقية وقف الأعمال العدائية " بأن " مجلس الأمن يحق له اتخاذ الإجراءات ضد أحد الطرفين أو الطرفين في حلة خرق هذا الالتزام، بما فيها اتخاذ الإجراءات المناسبة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة." وكان من المفترض أن تتم عملية ترسيم الحدود بين البلدين على الأرض في نوفمبر 2003، ولكن الحكومة الأثيوبية كانت ولا تظل تحوّل دون ذلك، من دون أن يحرك مجلس الأمن ساكنا لغاية الساعة. علما إن النظام الأثيوبي بادر في بداية الأمر وأعلن يوم صدور قرار مفوضية ترسيم الحدود بقبوله به، بل ذهب به الأمر الى مناقشة المجتمع الدولي لكي يلزم ارتريا بالقرار. ولكنه سرعان ما تراجع عن موقفه، وبعث عبر رئيس وزرائه الراحل في 19 سبتمبر 2003 خطابا إلى الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان قال فيه إن قرار مفوضية الحدود " غير قانوني وغير عادل وغير مسئول " واقترح على مجلس الأمن إنشاء " آلية بديلة " لمفوضية ترسيم الحدود التي قامت بموجب اتفاقية الجزائر بين البلدين بحضور ومشاركة منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ورفضت ارتريا وبشدة الخطة الأثيوبية الرامية الى الالتفاف على مفوضية الحدود وعلى قرارها، و سرعان ما تلاشت تلك الحيلة الأثيوبية المكشوفة. وبذلت مفوضية الحدود جهودا حثيثة لحث الحكومة الأثيوبية للوفاء بالتزاماتها على ما يربو على أربع سنوات من دون جدوى، هذا مما جعلها ترفع في 27 نوفمبر 2006 وعبر رئيسها السير اليهو لوترباخ تقريرا مفصلا إلى الأمين العام، سرد فيه كل العقبات والعراقيل التي اختلقتها الحكومة الأثيوبية للحيلولة دون ترسيم الحدود الارترية - الأثيوبية، قبل تقديم وثيقة ترسيم الحدود عبر الإحداثيات المرفقة بالخرائط، مشددا على إن " المفوضية لا يمكنها أن تكون قائمة إلى ما لا نهاية... وإذا لم يصل الطرفان إلى اتفاق في غضون 12 شهرا، أي مع نهاية عام 2007، أو لم يطلبوا من المفوضية استئناف نشاطها، فالمفوضية ستعتبر مهمتها أنجزت... وقرار تعيين الحدود الصادر في 13 ابريل 2002 هو القرار القانوني المعتمد والوحيد الذي يوضح الحدود بين دولة ارتريا وأثيوبيا. وفي 7 يناير 2007 رفعت المفوضية تقريرها السادس والعشرين إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وأكدت فيه

بان الحدود بين ارتريا وأثيوبيا رسمت افتراضيا عبر الإحداثيات والخرائط وتم تسليم نسخة من تلك الوثائق للطرفين ونسخة للأمم المتحدة ونسخة لمكتب الوحدة الخرائطية للأمم المتحدة لكي تكون في متناول الجميع.

5 - لو كان سبب الحرب بين البلدين مجرد خلاف حدودي تطور إلى حرب حدودية مفتوحة:

5 - 1 - لما أدى إلى ترحيل أثيوبيا زهاء 80 ألف ارتري أو من أصل ارتري من أطفال ونساء وشيوخ وشباب بطريقة غير قانونية وغير إنسانية بعد مصادرة أموالهم وممتلكاتهم بحجة إن لون عيونهم لم يعجب الحكومة الأثيوبية على حد قول رئيس وزرائها ملس زيناوي في يوليو 1998.

5 - 2 - ولما قاد أثيوبيا إلى الاستمرار في احتلال أجزاء من الأراضي السيادية الارترية بشهادة قرار مفوضية ترسيم الحدود.

5 - 3 - ولما أحال دون عودة نحو 70 ألف ارتري إلى قراهم التي شردتهم منها الحرب، ولعادت العلاقة بين البلدين.

5 - 4 - ولكن الحقائق الدامغة تؤكد بأن لأثيوبيا أجندة سياسية نوه إليها أعلاه، فها هي الآن والقوى الداعمة لها تواصل الحرب على ارتريا بطرق مختلفة من خلال:

5 - 4 - 1 - استدامة حالة اللاحرب واللاسلم بين البلدين لإستنزاف ارتريا سياسيا وعسكريا واقتصاديا .

5 - 4 - 2 - القيام بعمليات عسكرية استنزافية بين الفينة والأخرى.

5 - 4 - 3 - أدلى كل من رئيس وزراء أثيوبيا السابق واللاحق، أي ملس زيناوي وهيلي ماريام دسالين بتصريحات صريحة وواضحة تفيد بأن النظام الاثيوبي يعمل وبمنهجية لتغيير النظام في ارتريا وتنصيب عملائهما بدلا من الحكومة الوطنية الارترية. وهذا يكشف وبجلاء معدن هؤلاء " المسؤولين " الأثيوبيون الذين لا

يتمتعون بأدنى درجة من المسؤولية، وينتهكون جهازا نهارا كل الأعراف والقوانين الدولية من دون رادع.

5 - 4 - 4 - جمع وترتيب وتسليح العناصر الاسلاموية والمرتزة والفئوية والجهوية للقيام بعمليات إرهابية في بعض مناطق الحدود الارترية - السودانية والارترية - الأثيوبية.

5 - 4 - 5 - السعي لفرض عقوبات جائزة على ارتريا عبر الكفيل الأمريكي بإختلاق الأكاذيب وتوجيه التهم تلو التهم من دون دلائل وبلا قرائن.

5 - 4 - 6 - العمل على تشويه صورة وسمعة ارتريا بكل الطرق الماكيافيلية الكلاسيكية عبر العديد من وسائل الإعلام ومن خلال بعض المنظمات الممولة من قبل وكالة الاستخبارات الأمريكية السي.أي.إي.

5 - 4 - 7 - نهج سياسة تهدف إلى عزل الارتريين المغتربين عن وطنهم وإغراقهم في متهات ودهاليز ما دون الوطنية.

5 - 4 - 8 - الدفع بعملية إفراغ ارتريا من شبابها بوعود كاذبة، والزج بالبعض منهم في أسواق التجارية بالأعضاء البشرية، ثم كيل الاتهامات العشوائية الى الحكومة الارترية عبر الآليات الإعلامية المسخرة لخدمة تلك الأغراض السياسية، بغية إدانتها بالجرائم البشعة التي يرتكبونها بأنفسهم بحق بعض الارتريين الذين يسقطون فريسة لحيل الأجهزة الإستخباراتية و لدهاء بعض المنظمات " الإنسانية " وغيرها.

6 - المدهش والمذهل أيضا في هذه الوثيقة الأثيوبية وهو توجيه الحكومة الأثيوبية إلى ارتريا تهمة تحولها إلى أداة للآخرين بغية زعزعة أمنها واستقرارها، ولكن وفي حقيقة الأمر:

6 - 1 - إذا كانت أثيوبيا توجد في حالة أمنية لا تحسد عليها، فالحكومة الارترية غير مسئولة عن ذلك سواء من بعيد أو من قريب، وان المسؤولية كل المسؤولية عن ذلك الوضع تقع على عاتق الحكومة الأثيوبية وسياستها الداخلية القائمة أساسا على

اختلاق تناقضات في المجتمع الأثيوبي، ومن ثم اللعب على وتيرة تلك التناقضات، غير مدركة بأن الحرائق التي تشعلها في كل الاقاليم " الفيدرالية " الاثيوبية، بما فيها إقليم تجراي " الفيدرالي "، وفي عموم المنطقة ستقضي عليها في المحصلة النهائية.

6 - 2 - لم تكن ارتريا عبر تاريخها أداة لتنفيذ أجندة سياسية أجنبية، وترفض الحكومة الارترية وبصورة قاطعة التدخلات الخارجية سواء في شؤونها أو في شؤون المنطقة، وبالمقابل فان تاريخ الأنظمة المتعاقبة في سدة الحكم في أديس أبابا وكما نوهنا أعلاه، ومنذ العهد المنيليكي لغاية العهد الويانوي الحالي مرورا بعهدي الامبراطور هيلي سلاسي والدرق، يقدم نموذجا ناطقا لتنفيذ هذه الأنظمة الأثيوبية للأجندات السياسية الأجنبية ولا سيما الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي والشرق الأوسط. وان الحروب العديدة التي شنتها الحكومة الأثيوبية على بعض دول المنطقة، وتحديدًا على كل من ارتريا والصومال لم تكن أجندة أثيوبية خالصة، وهناك شواهد حية تؤكد على أن أثيوبيا كانت مجرد أداة، ولكنها وفي نفس الوقت لا تتردد في امتطاء حصان الإدارة الأمريكية لتحقيق طموحاتها السياسية التوسعية والجنونية في الهيمنة والسيطرة والبروز كقوى إقليمية تتحكم في مصير دول وشعوب هذا الجزء من أفريقيا، وتبسط نفوذها في منطقة البحيرات الكبرى، وتدخل في صراع مع مصر مستغلة ورقة مياه النيل لحسابها الخاص وخدمة لأجندة الآخرين أيضا.

7 - لا يكفي أن تكون أثيوبيا " قوى عسكرية وسياسية وذات كثافة سكانية كما ورد في هذه الوثيقة " لحماية أمن المنطقة ... وإقناع المجتمع الدولي بأن سياستها الخارجية والأمنية في منطقة القرن الإفريقي والبحيرات الكبرى سوف تساهم في حل أزمات أفريقيا الراهنة ". وإذا القينا نظرة إلى أحداث المنطقة سنلاحظ إن الحكومة الأثيوبية لها حصة الأسد في الأزمات والكوارث التي تزخر بها المنطقة، وعليه فإنها عمليا وموضعا غير مؤهلة للنهوض بأي دور ايجابي في المنطقة، وان العكس وهو الصحيح والمائل أمام الجميع.

7 - 1 - إذا كانت أثيوبيا غير قادرة على توفير الأمن لشعوبها، فكيف يمكنها أن توفر الأمن لعموم منطقة القرن الأفريقي والبحيرات الكبرى، بحكم إن فاقد الشيء لا يعطيه!

7 - 2 - قامت أثيوبيا تاريخيا على أساس التوسع العسكري الإقطاعي على أنقاض شعوب المنطقة الأخرى. وان حكام أثيوبيا الحديثة والمعاصرة يبدو عليهم إنهم لم يدركوا بعد بأن عهد التوسع الإقطاعي والإمبراطوري قد ولى إلى غير عودة، بدليل إنها تسعى للتوسع على حساب أراضي سيادية ارترية وسودانية وصومالية وكينية.

7 - 3 - كيف يمكن لدولة تعتمد سياسة الغاب وتنتهك الأعراف والقوانين الدولية ولا تلتزم بعهداها ولا تحترم التزاماتها، أن تلعب دورا سياسيا أو تاريخيا ايجابيا في المنطقة؟! فالإجابة واضحة للغاية والممارسات السياسية الأثيوبية ماثلة أمام العالم، ومن دون الذهاب بعيدا ننوه فقط إلى :

7-3-1 - عدم التزام أثيوبيا بالاتفاقيات التي أبرمتها مع ارتريا في عام 2000 بالجزائر العاصمة بمشاركة وشهادة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة.

7-3-2 - رفض الحكومة الأثيوبية تطبيق قرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الأثيوبية الملزم والنهائي والصادر في 13 ابريل 2002.

7-3-3 - تقول الحكومة الأثيوبية إنها تريد توليد قناعة ايجابية في المجتمع الدولي فيما يخص سياستها الخارجية وأجندتها السلمية والأمنية في المنطقة، ولكنها عمليا ولدت قناعة سلبية ليس من خلال هذه الوثيقة التي تكشف أجندتها السياسية الخارجية الكارثية وعبر دورها السياسي الهدام والمتمثل ضمن أمور أخرى في:

7-3-3-1 تفجر الأزمات أكثر من أي شيء آخر بدليل إشعالها الحرب مع ارتريا في عام 1998.

7-3-3-2 - استمرار احتلالها لأراضي سيادية ارترية بشهادة المجتمع الدولي وعلى أنقاض القانون الدولي.

7-3-3-3 - اعتداءاتها المستمرة على الصومال ثم غزوه في عام 2006، وكلها موثقة لدى الأمم المتحدة وهي في متناول الجميع في موقع الأمم المتحدة الإلكتروني.

8 - ما ذنب ارتريا إذا كان حكام أديس أبابا باتوا فريسة لداء الوفيا الارترية، ويتهمون ارتريا بكل ما تتفق بهم مخيلتهم غير السوية.

9 - أمعنت الحكومات الأثيوبية بخوض حروب الدول الكبرى بالوكالة بالأمس كاليوم، وعليه فإنها عبثا ما تحاول أن تسقط على دولة ارتريا سمات سياساتها الخارجية الجوهرية المندفعة بحساباتها السياسية المتهورة، والمدفوعة من قبل كفلائها، والمدفوعة الثمن من طرفهم.

10 - تزعم الحكومة الأثيوبية بان القيادة الارترية مدفوعة بطموح الهيمنة، وما هو صحيح حقا هو ان للقيادة الارترية طموحا، ولا يمكنها إلا تكون طموحة، ولكن طموحها يكمن في إحلال الأمن والسلام والاستقرار والتعاون والازدهار في المنطقة، مقابل طموحات السيطرة والهيمنة والغزو التي تستحوذ على القيادة الأثيوبية الحاكمة والتي نرى عواقبها الكابوسية في المنطقة.

11 - تتناول الحكومة الأثيوبية على الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا ناسية أو بالأحرى متناسية الدور الكبير الذي لعبته في تأهيل وتدريب وتسليح المعارضة الأثيوبية وفي مقدمتها الجبهة التجراوية أبان حرب التحرير إلى أن تقلدت زمام السلطة في أديس أبابا، وقدمت لها يد العون للتغلب على العديد من مشاكلها وصعوباتها الداخلية، وكان جزاء حكام أثيوبيا للجبهة الشعبية لتحرير ارتريا جزاء سنمار ليس إلا.

12 - تحلم القيادة الأثيوبية بزوال الجبهة الشعبية، ولكن ما لا تعرفه هو إن الجبهة الشعبية ستبقى ما بقيت ارتريا لكونها توجت كل نضالات الشعب الارتري التاريخية

السابقة وفتحت افاق مرحلة تاريخية جديدة، وتاريخيا ستبقى ارتريا وسيلج نظام الوياني مزبلة التاريخ على غرار الانظمة الاثيوبية السابقة، والمسألة لا تعدو أن تكون مسألة وقت وحسب وذلك بحكم إن:

12 - 1 - النظام الأثيوبي وبسياساته المراهقة داخليا وإقليميا يحفر قبره بنفسه.

12 - 2 - الشعوب الأثيوبية ستقول في خاتمة المطاف كلمتها الفاصلة إن عاجلا أو أجلا للتخلص من هذا الكابوس الجاثم فوق كاهلها منذ 23 صيفا.

13 - وصلت الوقاحة السياسية بحكام أثيوبيا لدرجة المطالبة بتقليص حجم الجيش الارتري وتجريده من الأسلحة الثقيلة، وذلك بغية مواصلة عربدتها العسكرية في المنطقة من دون رادع، ولكن هيهات! فالجيش الارتري سيكون دائما أبدا بالمرصاد لها بالأمس كاليوم في حالة تجاوز حكام أثيوبيا لحدودهم، وعدم وضع حد لطموحاتهم التوسعية ومغامراتهم العسكرية.

14 - بخلاف ما تدعي الحكومة الأثيوبية إن ارتريا لم تشكل أي تهديد لها، بل إنها ومباشرة بعد استقلالها، وتحديدًا في عام 1992 بادرت في تطوير نيران الأزمات الأثيوبية لكي ينعم الشعب الأثيوبي بالأمن والسلام والاستقرار بعد معاناته الطويلة والمريرة أبان العهد الإمبراطوري وعهد العقيد منقستو هيلي ماريام على ما يربو على نصف قرن. ولكن ما العمل إذا كانت السلطة الأثيوبية دائبة في مغالطة نفسها قبل الآخرين؟!

15 - نظام أقلية الأقلية التجراوية الحاكم في أثيوبيا بالحديد والنار وتزوير الانتخابات، لا يخجل في تقديم دروس عن الديمقراطية للآخرين. فماذا يمكن ان نقول له سوي صحيح إن شر البلية ما يضحك!

16 - تزعم الحكومة الأثيوبية بأنها لا يمكن أن تعامل على قم المساواة مع ارتريا لكونها " غير مسئولة " وتدرج في خانة ما يصفه الغرب بـ " الدولة المارقة ". ومن دون الاسترسال طويلا يكفي الإشارة إلى:

16 - 1 - إن ارتريا حلت وتحل كل خلافاتها بالسبل القانونية، وتحترم قرار المحكمة الدولية وذلك بشهادة المجتمع الدولي برمته. في حين إن الحكومة الأثيوبية ترفض القبول والالتزام العملي بقرار مفوضية ترسيم الحدود مع ارتريا الملزم والنهائي، وتنكص عهدها، ولا تحترم الاتفاقيات الدولية التي تبرمها، ومستمرة في احتلال أراض سيادية ارترية، وغزت الصومال وتواصل اعتداءاتها على سيادته بطرق مختلفة، ومع ذلك لا تتورع في كيل الاتهامات الباطلة للآخرين، بدلا من أن تخرج رأسها من الرمال وتعالج نفسها من عمي العيون السياسية. وعليه فلا مجال للمقارنة بين دولة مثل ارتريا تلتزم وتطبق كل اتفاقياتها ومعاهداتها الدولية، ودولة مثل أثيوبيا التي لا تلتزم ب اتفاقياتها ومعاهداتها الدولية وحسب بل تنتقضها.

17 - أثيوبيا ليست البلد الأول أو الأخير الذي لا يطل على البحر، وهناك ثمة قوانين دولية تحكم الاتفاقيات الدولية بين الدول، وذلك متى ما كانت تلك الدول تتقيد بالقوانين الدولية وتحترم تعهداتها وتنفيذ التزاماتها. والحكومة الأثيوبية تمثل بحق وحقيقة النموذج السلبي وبامتياز في هذا المضمار في عدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية وفي النكوص عن المعاهدات. ويذكر التاريخ بأن ارتريا أكرمت أثيوبيا بعد استقلالها، وسمحت لها بإستخدام مينائي مصوع وعصب مقابل دفع مبلغ زهيد وبالعملة الأثيوبية " البر " يغطي فقط الخدمات الإدارية المقدمة لها، ولكن الحكومة الأثيوبية لدغت اليد الارترية الكريمة وغدرت بها، وعليه فلا غرو إذا ما انسحب على حكام أديس أبابا قول أبي الطيب المتنبي:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته ... وان أنت أكرمت اللئيم تمردا

18 - تتشدد الحكومة الأثيوبية بالعمل لتوفر الأمن والسلام والاستقرار لدول منطقة القرن الأفريقي مع الأخذ في الاعتبار لمصالحهم، وكأن تلك الدول غير قادرة على حماية نفسها وعلى الدفاع عن مصالحها. علما إن الوقائع الأثيوبية الماثلة أمامنا تؤكد وبما شك فيه، بأن الحكومة الأثيوبية غير مبالية بأمن وسلامة ومعاناة شعوبها، فما بالك بالحديث عن مصالح تلك شعوب المنطقة التي اكتوت ولا تظل تلفح بنيران سياستها الطائشة ومغامراتها العسكرية المدمرة.

19 - جاء في هذه الوثيقة إن الحكومة الأثيوبية " وافقت على استقلال ارتريا " وهذه مغالطة تاريخية وسياسية من العيار الكبير، لأنه وفي الحقيقة لقد أجبرت أثيوبيا على الرضوخ لإرادة الشعب الارتري الذي خاض نضالا بطوليا وعلى مدى نصف قرن كامل (1941 - 1991) من أجل حريته واستقلاله، وهزم جيش الاحتلال الأثيوبي شر هزيمة، قبل أن ينتزع حريته واستقلاله مقمما في سبيل ذلك ما يزيد على 100 ألف شهيدا.

20 - قضية مياه النيل التي تلوح بها الحكومات المتعاقبة في أديس أبابا بين الحين والآخر كسلاح سياسي واقتصادي بأسلوب فج وسمح وغير مسئول، لا تحل على الإطلاق بالتمترس خلف سياسة المحاور والمحاور المضادة كما يعتقد النظام الأثيوبي ، وإنما يمكن إيجاد حلول ناجعة لكل الخلافات والإشكاليات المائية الحالية والمستقبلية بين دول حوض وادي النيل بالحكمة والعقلانية والحوار البناء وبما يخدم مصلحة الجميع، وبعيدا عن سياسة التهديدات والتهديدات المضادة. ومصلحة شعوب نهر النيل تقتضي قطع الطريق على الذين يلوحون بحرب المياه ، وتوظيف مياه النيل لإرواء الناس والأرض ولإطفاء النار وليس لإشعال الحرائق على الأخضر واليابس.

21 - غدت حملات الاتهامات الباطلة والمتواصلة ضد ارتريا والمفبركة في واشنطن ونيويورك وجنيف وأديس أبابا والتي لا يصدقها حتى مفبركيها أنفسهم، عبارة عن اسطوانة رتيبة ومشروخة وسمجة، بحث لم يعد الإصغاء إليها ممكنا فما بالك باستساغتها، إلا من قبل هؤلاء الذين لم يدركوا بعد قواعد اللعبة، أو أولئك الذين لا حول لهم ولا قوة ولا إرادة و لا إيمان لهم، علاوة على تلك الدول التي تدور لغاية الدوخان والغثيان في فلك الإدارات الأمريكية المتعاقبة ظالمة أو مظلومة إما رغبة في الجزرة المغربية، أو خشية من العصا الغليظة، أو حماية للذات وللسلطة أو تنفيذا لأجندة مشتركة.

22 - التحديات الأمريكية والأثيوبية والأخرى ضد ارتريا لم تأت أكلها ولم تحقق غايتها المنشودة، بالعكس ولدت استجابة ارترية في الداخل وفي الجاليات الارترية

في بلدان المهجر، معززة أعمدة الثوابت الوطنية التي تشكل صمام أمان ارتريا كدولة مستقلة وذات سيادة تامة وسيدة مصيرها وقرارها السياسي المستقل.

23 - والتحديات التي تعترض سبيل المسيرة التاريخية الارترية مستمرة من قبل السلطة الأثيوبية والقوى التي تستخدمها في تنفيذ أجندتها السياسية في المنطقة عبر طرق مباشرة وملتوية ومن خلال صور عديدة وأشكال مختلفة. وان تصريحات وتهديدات واستفزازات رئيس وزراء أثيوبيا ووزير خارجيته ورئيس هيئة قوات اركانه الاخيرة لا بد وان تدرج وتفهم في ها السياق العام.

24 - وجملة هذه التحديات الامريكية والغربية ووكلائهم في المنطقة تولد الاستجابة الارترية لكي تزيدها وعيا وعزيمة وإصرارا وحصانة ومناعة وقوة. وعليه فلا غرابة إذا ما كان مصير ارتريا بالأمس كالיום محكوم بجدلية التحدي والاستجابة، و لا جديد تحت الشمس ولا في الافق المنظور، إلى أن يثبت العكس.

